مجموعة مؤلفين

الأسواق الحرة









منبر الحرية

مشروع غير ربحي وغير حزبي يعمل في إطار المبادرة العالمية لمؤسسة "أطلس" من أجل دعم التجارة الحرة والسلام والازدهار بشراكة مع معهد كيتو في واشنطن العاصمة. وهو مشروع تعليمي يهدف إلى تقديم أدبيات الحرية والأفكار والدراسات المتعلقة بها لصنّاع القرار، والطلبة والمثقفين والمؤسسات العلمية والأكاديمية، ورجال الأعمال ووسائل الإعلام، وأية شريحة أخرى تعنى بالحرية في العالم العربي. وبغية تحقيق هذا الهدف، يقدم "منبر الحرية" ترجمات لأعمال عالمية مرموقة وجادة، من كتب ومقالات ودراسات أكاديمية علمية، وتقارير، وأبحاث متعلقة بالسياسات. ومن خلال هذه الوسائل، يسعى "منبر الحرية" إلى تقديم النتاج الفكري العالمي المتعلق بالحرية الإنسانية للقارئ العربي، ليستأنس بها بوصفها بديلا للاستبداد ومصادرة الرأي والعنف السلطوي الذي هيمن على الأوطان والإنسان في العالم العربي.

www.minbaralhurriyya.org



مؤسسة بحثية علمية عربية تأسست من طرف ثلة من الباحثين بغية المساهمة في إغناء الحركية البحثية في العالم العربي. ويأتي تأسيس هذا المركز في سياق التحولات التي تشهدها البنى المجتمعية في العالم العربي، وهي تحولات تتطلب المواكبة بالدرس والنقد والتحليل. كما يهدف المركز إلى تطوير ونشر المعارف الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي، والمساهمة في النقاش العام وتقديم أفكار جديدة ومقترحات لصناع القرار والباحثين، مستلهمين المعارف الإنسانية والنماذج والتجارب الناجحة على الصعيد العالمي.

www.arab-csr.org

الأسواق الحرة والنظام الحر

- آدم سميث
- لودفيغ فون ميزس
- ميلتون فريدمان
- فريدريك باستيا
- برتراند دو جوفينيل
- فريدريك آيه. هايك
- رسيل روبرتس

غالباً ما يتم الربط بصورة وثيقة بين الليبرتارية والدفاع عن الأسواق الحرة. هذا التصور صحيح تماماً ولكن ربما كانت هناك مبالغة في التركيز عليه. غاية الليبرتارية ليست هي الدفاع عن علاقات الأسواق بحد ذاتها- وليست بالتأكيد أشكالاً تنظيمية رأسمالية- بقدر ما هي الدفاع عن الحرية الفردية، والمجتمع المدني، والنظام الطبيعي. السوق الحر هو النظام الإقتصادي الذي ينشأ عندما يتاح للأفراد إكتساب الملكية وتبادلها دون الخضوع سوى لاشتراط عدم إنتهاك حقوق الآخرين. الأسواق أيضاً هي الشكل الضروري للنظام إذا كان لبني البشر أن يكونوا قادرين على التعاون لتحقيق أهدافهم المتشابكة.

الناس عادة يصنفون المنظمات الأميركية في ثلاثة قطاعات: عام، وخاص، وغير ربحي (أو "مستقل"). هناك تصنيف آخر قد يكون جوهرياً أكثر وهو: إكراهي أم حر. هناك بصورة أساسية نوعان فقط من المنظمات، تلك التي تتضمن إكراهاً وتلك الحرة كلياً. القطاع الحر يشمل المؤسسات الربحية، والنوادي، والكنائس والكُنُس، والمنظمات الخيرية. كل تلك المؤسسات تختلف عن الحكومة بطريقة أساسية واحدة: ليس بوسعها إمتلاك موارد أو تنفيذ خططٍ عن طريق الإكراه.

من هنا فإن تحليل الأسواق هو فقط دراسة أحد أشكال النظام الحر، ذلك الجزء الذي يسعى فيه الناس لتحقيق أهدافهم عن طريق التعاون والتبادل مع الآخرين. الإقتصاديون لعبوا دوراً هاماً في تطوير الفكر الليبرتاري لأنهم درسوا النظام الطبيعي للأسواق على أساس التعاون الحر بصورة أكثر عناية مما فعله علماء الإجتماع الآخرون.

المشكلة الجوهرية التي يسعى الإقتصاديون لحلها هي التنسيق. وهم يسألون على أبسط المستويات: كيف يمكن توفير الغذاء لمدينة؟ إذا كان سكان فيلادلفيا لا ينتجون لا طعاماً ولا شراب بيرة ولا أجهزة تلفزيون، فكيف تتوفر لهم كل هذه الأشياء بسهولة؟ العملية تتم بسهولة بالغة بحيث أننا نفترض أن هناك شخصاً لديه كمبيوترٌ فائق القوة تم استخدامه للتخطيط لذلك. الواقع، بالطبع، هو أن أحداً لم يخطط ذلك، وأنه عندما يحاول أحد التخطيط لتنسيق إقتصادي فالنتيجة هي إنعدامُ التنسيق وكارثة.

كل فرد يخطط لنفسه بالطبع، ومن المؤكد أن مؤسسات الأعمال تخطط عملياتها الإنتاجية. لم، إذن، تساءلت إفتتاحيةٌ للنيويورك تايمز عام 1975: "هل يعتبر التخطيط شيئاً حسناً بالنسبة للأفراد والأعمال ولكنه شيء سيء للإقتصاد القومي؟" الجواب يكمن في التمييز بين نوعين من المنظمات حددهما هايك وبولاني. الشركات والمؤسسات الإستثمارية تخطط لأنها منظمة لتحقيق هدف واحد وتريد استخدام مواردها بكفاءة أكبر لتحقيق هذا الهدف. المجتمع ليس له هدف واحد، فهو يتكون من آلاف أو ملايين الأفراد كل منهم له هدفه أو هدفها الخاص. محاولة إيجاد خطة واحدة ستعني بالضرورة تفضيل أهداف البعض على البعض الآخر. كما أنها تعني أيضاً مستوىً إنتاجياً أكثر إنخفاضاً، لأن السوق التنافسي يستفيد فائدة أفضل من المعلومات الجزئية الصغيرة التي تتوفر للأفراد في المجتمع- حول خططهم الخاصة وقيمهم وظروفهم المحلية.

بعض الحكومات وضعت وثائق مهيبة تحمل عناوين مثل "خطط الإنتاج القومي"، في حين أنها في الواقع مجرد ملخصات لجميع الخطط التي وضعها مجتمع الأعمال. بولاني يقارن "خططاً" كهذه بمدير فريق شطرنج يقول: "خطة فريقي هي تحريك 45 بيدقاً خطوة واحدة و20 فيلاً بمعدل 3 حركات، و15 قلعة بمعدل 4 حركات...الخ". قد يكون من الممكن إطلاق اسم خطة على ذلك، ولكنها في واقع الأمر "تلخيصٌ أحمق لجملة من الخطط".

ورغم أن السكولاستيين الأسبان والفيزيوقراطيين الفرنسيين وآخرون كانوا قد حققوا في مرحلة مبكرة إنجازات هامة في النظرية الإقتصادية، إلا أن آدم سميث يُعتبر عادة مؤسس علم الإقتصاد الحديث عندما وضع عام 1776 كتابه "ثروة الأمم". بدأ سميث بشرح أهمية تقسيم العمل- ليس فقط من حيث أن ذلك يؤدي إلى إنتاج أكبر، بل لحقيقة ضرورته للتجارة الخارجية الحرة، وهو تحليل حاول أصحاب نظرية الحماية، دون جدوى، دحضهُ لأكثر من قرنين من الزمان. أطلق سميث على نظام السوق "النظام البسيط للحرية الطبيعية"، وعلى نحو مماثل قال الليبرتاريون المعاصرون بأن "الرأسمالية هي ما يحدث عندما تدع الناس لوحدهم".

كان فردريك باستيا داعيةً كبيراً لأفكار سميث والإقتصاديين الفرنسيين. وقد أكدت إحدى مقالاته الهامة على قضية أساسية في التحليل الإقتصادي: الفرق بين "ما يُرى وما لا يُرى". وقال بأن ما يُرى هو التأثير الفوري لأي إنفاق، خصوصاً الإنفاق الحكومي؛ أما ما لا يُرى غالباً، فهو تكلفة الفرصة- المال الذي لا يستطيع دافع الضرائب إنفاقه لأغراضه الخاصة مثلاً، لأنه كان قد إقتُطِعَ كضريبة من أجل أغراضٍ أخرى.

في عام 1922 نشر لودفيغ فون ميزس نقداً لكون الإشتراكية غير عملية في التطبيق- عدم قدرتها على حل مشاكل "الحسابات الإقتصادية" في غياب الأسعار وحقوق الملكية. ولو أن كتابنا هذا كان قد صدر قبل سقوط الشيوعية السوفياتية لكان قد تضمن مقتطفات من كتاب (الإشتراكية). ولكننا اليوم، في الوقت الذي أصبحت فيه الإشتراكية المكتملة مسألةً تاريخية بحتة، فإن نقد ميز للتدخل في الإقتصاد قد أصبح أكثر صلة بالواقع. لقد فحص ميز في العديد من كتاباته كيف أن تدخلاً واحداً في العملية السلسلة للسوق يخلق مشاكل يبدو أنها تتطلب مزيداً من التدخل مما يولِّدُ مزيداً ومزيداً من الهيمنة الحكومية على الإقتصاد.

فردريك هايك شارك بإسهامات هامة في النظرية الإقتصادية في كتب مثل (النظرية المجردة لرأس المال) و(الأسعار والإنتاج) ولكنه في معظم أعماله فحص السوق باعتباره أحد أنواع النظام الطبيعي. وفي المقتطفات التي إخترناها في هذا الجزء من كتابه (القانون، والتشريع، والحرية) يؤكد هايك بأن كلمة "إقتصاد" قد تشوش فهمنا لعملية السوق: فهي مشتقة من كلمة يونانية تعني "الإدارة المنزلية" وقد تُستخدم لتعني إدارة إقتصادية لمنزل واحد أو شركة ولكنها أصبحت تعني أيضاً الإقتصاد الوطني. ولكن، وحيث أنه، لأغراض الدقة، ليس هناك إقتصادٌ وطني بل فقط شبكة من الإستثمارات فهو يقترح بأن نطلق على نظام السوق مصطلح "كاتالاكسي" وهو مشتق من فعل يوناني يعني ليس فقط "التبادل" بل أيضاً "الترحيب ضمن الجماعة" و"التحول من عدو إلى صديق".

ويفحص ميلتون فريدمان منفعة غير إقتصادية لعملية السوق: حماية الحرية الفردية والحرية المدنية عن طريق تقييد دور الدولة وتوفير مصادر بديلة للثروة والنفوذ في

المجتمع. ورغم أننا نرى أحياناً بلداناً رأسمالية بصورة أساسية ليس فيها الكثير من الحرية السياسية، فإننا لا نرى أبداً بلداً إشتراكياً يتمتع بحرية سياسية. في ظل الإشتراكية يحتاج كل تصرف لموافقة حكومية: ما الذي سيخصصهُ مُخَطِّطٌ مركزي من مساحةٍ في الصحف أو وقت في التلفزيون لنقاد الحكومة؟ المجتمع التعددي الذي يوفر حماية تامة للملكية يعني بأن تكون لدى كثير من الناس القدرة على تطوير الأفكار.

سقوط الشيوعية أطفأ بريق فكرة التخطيط الإقتصادي. ورغم أن المهندسين الإجتماعيين لا زالوا يخرجون علينا ببرامج تخطيطية، فإنهم لم يعودوا يطلقون عليها تخطيطاً بل يستخدمون مصطلحات مثل سياسة صناعية، أو ديمقراطية إقتصادية، أو سياسة تنافسية. الجدلية الأكثر أهمية هذه الأيام لصالح التدخل في نظام السوق الحر هي إعادة توزيع الدخل من خلال دولة الرعاية الإجتماعية. ويعرض بيرتراند دي جوفينيل وجهة نظره حول مشاكل دولة الرعاية الإجتماعية، ويحذر من أن إعادة التوزيع تتضمن عادة "إعادة توزيع للسلطة من الفرد إلى الدولة".

النمو الإقتصادي المثير للإعجاب الذي تحقق في إقتصاديات السوق منذ الثورة الصناعية شجع على إنتشار الأسواق حول العالم. واليوم يبدو أن العالم بكامله قد دخل أخيراً في سوق عالمي واحد. ولكن بعض حكام البلدان- وبعض المفكرين- لا زالوا يقاومون متطلبات النمو الإقتصادي، ويسعون لتحقيق النمو دون تعددية ومنافسة وحرية استثمار.

وقد كتب ديفيد رامسي ستيل مؤلف كتاب (من ماركس إلى ميزس)، كتب عام 1979 حول أولى بوادر التململ الرأسمالي في الصين، مستشهداً بكاتب في المجلة الرسمية "بكين ريفيو" كان قد أكد بأن الصين ليست بحاجة لتبني مؤسسات السوق الحر للوصول إلى إقتصاد حديث. وقال ذلك المحلل الصيني: "ينبغي لنا تحقيق نجاحٍ أكثر من اليابان، فهؤلاء تعلموا من الولايات المتحدة ليس فقط علوم الكمبيوتر بل ورقص التعري أيضاً. المسألة بالنسبة لنا هي إكتساب أفضل ما لدى البلدان الرأسمالية المتقدمة مع رفض فلسفتهم". وقد رد ستيل على ذلك بقوله:

الزوارُ من الدول الأقل تطوراً يحملون عادة قائمة تسوق ذهنية للمؤسسات الإجتماعية... بيد أن المؤسسات الإجتماعية ليست بالونات ألعاب. لا يمكن أن تكون هناك صناعةٌ متقدمة دون سوقٍ لعوامل الإنتاج... لا يمكن للإبتكارات العلمية والتكنولوجية أن تزدهر دون أن تفيض أساليب التفكير النقدي الساخر والموضوعي على كل مجالات الحياة... عملية المبادلات التجارية غير المخططة المعروفة بالسوق... لا تتسق مع التنظيم السياسي الصارم للمجتمع ضمن أسلوب معيشة واحد أو أسلوب تفكير واحد... أنت تمارسُ لعبة السوق أو لا تمارسها... إذا كنت لا تريد ممارستها فستبقى تعيساً. ولكن إذا كنت تريد ممارستها، فعليك أن تمارسها فعلاً. تريد علوم كمبيوتر؟ عليك إذن أن تقبل برقص التعري.

الأسواق الحرة هي النظام الإقتصادي للشعوب الحرة. قد يشكل ذلك مخاوف كابوسية للنخب الحاكمة، ولكنه ينبغي أن يشكل رؤية ملهمة لأولئك الذين ليس لديهم مصلحةٌ مكتسبة في الوضع الراهن.



سلطة إعادة التوزيع

بقلم برتراند دي جوفينيل

نشأت الليبرتارية في البداية رداً على النظام القديم للمَلَكية، والدين الذي تسانده الدولة، والإحتكارات الإقتصادية. وما كاد ذلك العدو يختفي إلى حد كبير في الغرب حتى ظهر خصم جديد للحرية: وهو الإشتراكية. الآن، وقد منيت الإشتراكية بكامل أبهتها بهزيمة حاسمة في الغرب (جنباً إلى جنب مع الفاشية التي كانت أقصر عمراً)، فإن النظام البسيط للحرية الطبيعية يواجه تحدياً رئيسياً من جانب الديمقراطية الإجتماعية ودولة الرعاية الإجتماعية. في هذه المقتطفات من كتاب (أخلاقيات إعادة التوزيع) يفحص المفكر الفرنسي برتراند دي جوفينيل (1903-1987) أخلاقيات إعادة التوزيع الإكراهية للثروة والدخل. جوفينيل، خلافاً لمعظم نقاد دولة الرعاية الإجتماعية يتجاهل المشاكل الإقتصادية أو مشاكل الحوافز ليركز تحليله على تأثير إعادة التوزيع على الحرية والثقافة. وهو يرى بشكل خاص أن معدلات الضرائب العالية على الأغنياء قد تقلل من قدرتهم على تمويل نشاطات ثقافية مما يؤدي إلى نشوء مطالبات بأن تدعم الحكومة الفنون وبالتالي لزيادة سيطرة الدولة على الثقافة.

تأثير إعادة التوزيع على المجتمع

لم يحاول أحد رسم الصورة التي قد تتشكل للمجتمع نتيجة لعمليات إعادةِ توزيعٍ متطرفة كتلك التي يدعو لها منطقُ تعظيم درجة الرضى في المجتمع. حتى لو قبل المرء بمجتمعٍ متكافل كذلك الذي سنحاول بيانه في الملحق، فسيبقى مجتمعاً يستثني أساليب حياة قادتنا في كل مجال، سواءاً كانوا رجال أعمال أو موظفين عامين أو فنانين أو مفكرين أو نقابيين.

لقد منعنا أنفسنا من التفكير في أي إنخفاض لنشاط أي إنسان وأي خفض للإنتاج الكلي. ولكن إعادة تخصيص الدخول من شأنه إدخال تحولات كبرى على

النشاطات. سيزداد الطلب على بعض السلع والخدمات بينما سيقل الطلب أو يتلاشى بالنسبة لسلع وخدمات أخرى. ليس من الصعب على أولئك الإقتصاديين الذين تخصصوا في السلوك الإستهلاكي أن يحسبوا بصورة تقريبية كيف أن الطلب على سلع معينة سيرتفع ومدى تراجع الطلب على سلعٍ أخرى.

سيختفي عدد من النشاطات الحالية في مجتمعنا لعدم وجود مشترين، وبذلك ستتم إعادة النظر في مقولة ويكستيد "التوجيه الخاطئ للنشاطات الإنتاجية". لقد أكد ذلك الإقتصادي الكبير بإقتناع عميق أن التفاوت في الدخول يشوه تخصيص الموارد الإنتاجية؛ فالجهود في إقتصادِ سوقٍ حر يتم توجيهها إلى النقطة التي يتحقق فيها أعلى مردود، وبذلك يمكن للأغنياء توجيهُ جهود كهذه بعيداً عن تلبية الحاجات الضرورية للفقراء لتلبية نزوات الأغنياء. الدخولُ الكبيرة، إذا جاز التعبير، هي قوى جاذبة للجهود بعيداً عن أفضل استخدامٍ لها. وفي مجتمعنا الذي جرى إصلاحه ستزول هذه الشرور.

أنا أحد الناس الذين يرون، دون إحساس بالخيبة، إختفاء العديد من النشاطات التي تخدم الأغنياء، ولكن ليس هناك أحداً بالتأكيد سيقبل بسرور إختفاء جميع النشاطات التي تجد لها سوقاً لدى الطبقات التي تزيد الدخول الصافية فيها عن 500 جنيه إسترليني. سيتوقف إنتاج جميع السلع المصنعة كدرجةٍ أولى، وسيتم فقدان المهارات الضرورية لإنتاج ذلك النوع من السلع ويخشوشن الذوق الذي كانت قد شكلته تلك المهارات. سيتأثرُ إنتاج السلع الفنية والفكرية أولاً وقبل كل شيء. من الذي سيستطيع شراء لوحة؟ من سيستطيع حتى شراء كتبٍ عدا عن تلك المطبوعة على ورق رخيص؟

هل نستطيع ترويض أنفسنا على الخسارة التي ستتكبدها الحضارة إذا لم يعد بوسع النشاطات الفكرية والفنية أن تجد لها سوقاً؟ سوف يتعين علينا ذلك إذا كنا نحسب بمنطق السعادة. إذا كان مبلغ 2000 جنيه التي ينفقها حالياً 2000 مشترٍ لقطعة أصلية من البحث التاريخي أو الفلسفي سيجري إنفاقها بعد الآن من قبل 42.000 مشترٍ للكتب ذات الشلن للكتاب الواحد، فإن الرضى الكلي سيتعزز على الأرجح. هناك إذن كسبٌ للمجتمع حسب هذا الأسلوب في التفكير الذي يمثل المجتمع ككيانٍ إجمالي

لمستهلكين مستقلين. حساباتُ السعادة، التي تحسب وحدات الرضى المتاحة للأفراد، لا يمكنها أن تُدخل في حساباتها الخسارة التي ينطوي عليها قمع قطعة البحث- وهي، بالمناسبة، حقيقة تكشف الإفتراضات الفردية المتطرفة لوجهةِ نظرٍ توصف عادة بأنها إشتراكية.

الواقع، وبالرغم من أن هذا يترتب عليه عدم إتساق فكري، فإن أشد الناس حماساً لإعادة توزيع الدخول حساسون جداً للخسارة الثقافية التي تنجم عن ذلك. وهم يقدمون لنا عاملاً منعشاً قوياً. صحيحٌ أن الأفراد لن يكونوا قادرين على تكوين مكتبات خاصة؛ ولكن سيكون هناك مكتبات عامة أكبر وأفضل وذات أعداد متزايدة. صحيحٌ أن منتج الكتاب لن يكون معتمداً على مشترين أفراداً؛ ولكن المؤلف سيتلقى منحة عامة، وهكذا. كلُّ المدافعين عن إعادة التوزيع على نطاق واسع يقرنونها بأكثر الإجراءات سخاءاً عن طريق دعم الدولة لمجمل الهياكل التحتية للنشاطات الثقافية. هذا يقتضي إبداء ملاحظتين. سنبدأ أولاً باجراءات المكافأة ثم بمدى أهميتها.

التوسع في إعادة التوزيع تعني توسعاً في سلطة الدولة

تبين لنا أنه عند التأكيد على خسارة الرأسمال المخصص للإستثمار الذي سينجم عن إعادة توزيع الدخول فإن الإجراء المقابل الضروري المتمثل في خفض شرائح الدخول العليا قد كان تحولاً من جانب الدولة عن هذه الدخول يساوي أو يكاد يساوي القيمة التي إعتادت هذه الدخول ضَخَّها في الإستثمار؛ والإفتراض الذي يترتب على ذلك منطقياً هو أن الدولة ستتولى بعد ذلك عملية الإستثمار: وظيفة كبيرة، مسؤولية كبيرة، وسلطة كبيرة.

ونجد الآن أننا عندما نجعل من المستحيل على الأفراد دعم النشاطات الثقافية من دخولهم المتضائلة فإننا نكون قد طورنا وظيفة جديدة كبيرة وسلطة جديدة كبيرة للدولة.

يترتب على ذلك أن تقوم الدولة بعد ذلك بتمويلٍ، وبالتالي إختيارِ، الإستثمارات؛ وأن تموِّلَ النشاطات الثقافية، ويتوجب عليها بعد ذلك إختيار النشاطات التي ستمولها. وحيث أنه لن يتبقى بعد ذلك مشترون أفراداً للكتب أو اللوحات أو الأعمال الإبداعية الأخرى، فسيتوجب على الدولة دعم الآداب والفنون إما عن طريق الشراء أو تقديم منافع للمنتجين أو بكلا الطريقتين. هذه أفكار تبعث على القلق. ما مدى السرعة التي يمكن لهذه القدرة للدولة أن تتابع بها إجراءات إعادة التوزيع، يمكن لنا الحكم عليها عن طريق التقدم الكبير الذي تحقق نحو قدرة كهذه بعد إعادةِ توزيعٍ محدودة.

القيَّم والرضى

ولكن حقيقة أن مؤيدي إعادة التوزيع متلهفون لأن يصلحوا، عن طريق الإنفاق الحكومي، تراجع النشاطات الأعلى الذي سينشأ عن طريق إعادة التوزيع هي بحد ذاتها مسألةٌ مهمة للغاية. هم يريدون الحيلولة دون تراجع القيَّم. هل هذا معقول؟ لقد كان من المفترض، في كل عملية المحاججة الهادفة إلى تبرير إعادة التوزيع من ناحية منطقية، أن الرضى الفردي سيتعاظم وأن تعظيم مجمل رضى الأفراد هو هدف يجب السعي إليه. وقد كان مسلماً به لأغراض الجدل أن مجمل الرضى الفردي سيتعاظم عندما يتم تحقيق المساواة في الدخول. ولكن في ظروف مساواة الدخول هذه، إذا كانت هي الأفضل، ألا يجب أن تكون قيم السوق التي تحددت من قبل المشترين والتخصيص الناتج للموارد، حسب هذه النظرية، هي الأفضل والأكثر قبولاً؟ ألا يشكل إستئناف إنتاج المواد غير المطلوبة حالياً تناقضاً مباشراً لمجمل هذا المنطق في التفكير.

يفترض أننا قد وصلنا الآن، عن طريق عمليتين لإعادة التوزيع، إلى حالة الرعاية الإجتماعية القصوى، حيث مجموع الرضى الفردي قد وصل إلى حده الأقصى. أليس من غير المنطق مباشرة الإبتعادُ عن هذه الحالة؟

من المؤكد أننا عندما نحقق توزيعاً للدخول يقال بأنه يحقق مجموع الرضى فإنه يتوجب علينا جعل هذا التوزيع للدخول يفرض تأثيره على تخصيص الموارد والنشاطات

الإنتاجية، لأنه ليس هناك معنىً لتوزيع الدخول إلا عن طريق هذا التعديل. وعندما يتم تخصيص الموارد بهذه الطريقة يجب علينا ألا نتدخل في التصرف بها، لأننا إن فعلنا ذلك فسوف نقلل بطبيعة الحال من مجموع الرضى. تبعاً لذلك فإن من دواعي عدم الإتساق، بل ومن الفظاظة، أن يتم التدخل في دعم الدولة لنشاطات ثقافية كهذه باعتبار أنها لا تجد لها سوقاً. الذين يصححون بصورة تلقائية برامجهم لإعادة التوزيع ببرامج دعم كهذه إنما ينكرون في الواقع أن التخصيص المثالي للموارد والنشاطات هو ذلك الذي يزيد كمية الرضى إلى الحد الأقصى.

ولكن من الواضح أن هذا الإنكار يؤدي إلى سقوط مجمل عملية الإستنتاجات التي تبرر إعادة التوزيع. إذا قلنا بأنه، بالرغم من أن الناس سيكونون أكثر رضىً حينما ينفقون مبلغاً معيناً على إحتياجاتٍ هم أكثر وعياً بها، فإننا نحرمهم من هذا الرضى لدعم رسامٍ ما، فمن الواضح أننا نفقد الحق في المحاججة بأن دخل جيمس مثلاً يجب أن يذهب إلى الجمهور العام لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الرضى. ربما كان جيمس من الداعمين لذلك الرسام أصلاً. ليس بوسعنا قبول معيار تعظيم حجم الرضى عندما ندمر الدخول الخاصة ثم نرفضه عندما نخطط لإنفاق الدولة.

الإعتراف بأن تعظيم الرضى قد يدمر قيماً نريد إعادة إحيائها على حساب الإبتعاد عن حالة الرضى القصوى يلغي معيار تعظيم الرضى.

المتاجرة بالقيم

كانت الثورة الأخلاقية ضد الدوافع الدنيئة للمجتمع التجاري تشكل إحدى المكونات الهامة للإشتراكية، وكانت المقولة السائدة بأن كل شيء في ذلك المجتمع يتم القيام به من أجل المال. لذلك فقد كانت إحدى النتائج المتناقضة ظاهرياً للسياسات الإشتراكية هي أن الخدمات التي كانت تقدم دون أي تفكير بدفع مقابل مالي لها ينبغي أن تسير في طريق الزوال بحكم أن عدداً من هذه النشاطات كانت تتحول إلى مهن، وبذلك تتم مقابل مكافأةٍ

مالية. لا يمكن سوى لتفكيرٍ ينم عن عدم المبالاة التامة أن يمثل مجتمعاً حديثاً باعتباره مجتمعاً تعطى فيه الأشياء مجاناً وبصورة متزايدة. الخدمات التي يتم الدفع مقابلها بالجملة عن طريق الضرائب ليست مجانية. وكيف يمكن لها أن تكون، عندما يطالب منتجو هذه الخدمات المجانية برواتب تعادل أو تزيد عن قيمة أثمان الخدمات التي يشتريها الأفراد من السوق؟ الخدمات الوحيدة التي يمكن إعتبارها حقاً مجانية هي تلك التي يقدمها أفراد لا يطلبون ثمناً مقابلها؛ ومن الواضح تماماً أن مثل هذه الخدمات تتراجع.

إحدى النتائج غير الملحوظة لهذا التطور هي أن الطلب أخذ يتحكم بشدة في مجتمعاتنا اليوم أكثر من أي وقت مضى حتى الآن. عندما لا يكون هناك هامش من الفراغ والدخل الكافي يمكنان الأفراد من التبرع بخدمات مجانية، وعندما لا يكون بالإمكان عرض خدمات إلا مقابل أجر سواءاً عن طريق المشترين أو عن طريق المجتمع، فليس هناك فرصة لعرض خدمات لا يشعر بالحاجة إليها عددٌ كاف من الناس أو يشعر قادة المجتمع بحاجة كهذه.

لنأخذ مثالاً على ذلك مختلف دراسات أحوال الطبقة العاملة في القرن التاسع عشر. لم تكن هناك في ذلك الوقت مكافأةٌ على القيام بمثل هذا العمل لا من قبل السوق التجاري ولا من قبل الحكومة، بل كان يتم على حساب الأفراد أنفسهم مثل فيلرمي أو تشارلز بووث اللذان كانا يعتقدان أن من الضروري تركيز إنتباه المجتمع على سوء أحوال الناس. مبادرتهُما غيرت مجرى التاريخ، ولكن الناس بالذات الذين صيغت سياساتهم حسب نتائج هذه الدراسات كانوا يميلون لجعل مبادرات فردية كهذه مستحيلة في المستقبل. ولو كانت المؤسسات التي نتوجه إليها الآن ناشطة في ذلك الوقت، فإن الإفتقار للطلب الخاص والعام على دراساتٍ كهذه، والإفتقار إلى مكاسب متوقعة في السوق ولتقديرٍ من الدولة مخصص لهذه الغاية، كانت ستقضي على هذه المغامرة.

ليس هناك بشكل عام سوق للأفكار الجديدة، ولابد أن يجري إعدادها وعرضها على حساب المبتكر أو بعض الخبراء. إن مما يلفت النظر أن كتابة كتاب (رأس المال) من قبل كارل ماركس لم يكن ممكناً إلا بتبرع من إنجلز من أرباحٍ معفاة من الضرائب. لم يكن ماركس مضطراً لبيع إنتاجه في السوق كما لم يكن يتعين عليه أن يحظى بقبولٍ لمشروعه

من قبل مؤسسة تعليمية عامة. كانت حياته المهنية تشهد على الإستخدام الإجتماعي للدخول الفائضة عن الحاجة. الإشتراكيون اليوم يفترضون بالطبع أن ماركس كان سيستفيد في ظل النظام الجديد من دعم عام وافر ومشرِّف. ولكن الأمر يبدو لهم كذلك لأن فكرته أصبحت قديمة الآن وأصبح من المسلم به أنها الفكرة الأسوأ في هذا العصر. ليس بوسع مبتكر جريء مثل ماركس أن يحظى هذه الأيام بموافقة مجالس الإدارة التي تسيطر على صناديق الأموال العامة. وليس في هذا ما يشين: فليس من إختصاص أولئك الذين يديرون المال العام دعم الأفكار الجريئة، وينبغي عرض أفكار كهذه في سوق الأفكار عن طريق مغامرين مقتنعين بها.

إعادة توزيع للسلطة من الأفراد للدولة

قادنا فحصنا لإعادة التوزيع النموذجية نظرياً وعملياً إلى الإبتعاد تدريجياً عن التناقض الأولي بين الغني والفقير باتجاه تناقض آخر مختلف تماماً- بين الأفراد من جهة، والدولة والمؤسسات التجارية الصغيرة من جهة أخرى.

إعادة التوزيع البحتة تنقل الدخل فقط من الأكثر ثراءاً للأكثر فقراً. يمكن تصور حدوث ذلك عن طريق ضريبة عكسية بسيطة أو دعم يعطى لذوي الدخل المتدني من عائدات ضرائب خاصة على شرائح الدخل العليا. ولكن ليس هذا هو الأسلوب الذي تم العمل به على نطاق واسع. الدولة تقوم بدور الوصية بالنسبة لشريحة ذوي الدخل المتدني وتوزيع الخدمات والمنافع. لتجنب إيجاد "طبقة محمية" وهي حالةُ تمييزٍ قاتل للمساواة السياسية، فقد كان هناك ميل للتوسع في هذه المنافع والخدمات عمودياً بحيث تصل إلى جميع أفراد المجتمع، أي خفض أسعار الطعام وإيجارات المنازل بالنسبة للأغنياء كما بالنسبة للفقراء، ومساعدة الأوفر حظاً في العلاج الطبي بدرجة متساوية مع المحتاجين. نتيجة لذلك إرتفعت تكلفة هذه الخدمات إرتفاعاً شديداً... ولم يعد بالإمكان مواجهتها عن طريق الضرائب التي يتم تحصيلها من القادرين.. الواقع أنه أصبح يتعين على السلطات العامة في سبيل توفير ما يكفي من هذه الخدمات للجميع أن تأخذ ضريبة من الجميع. ويبدو من الدراسة التي أعدتها بعثة السوق الأوروبية إلى المملكة المتحدة أن العائلات من

شرائح الدخل الدنيا قد دفعت بشكل إجمالي ضرائب للخزانة البريطانية أكثر مما إستفادت منها.

وكلما إزداد المرء تمعناً في الأمر كلما إزداد يقيناً بأن إعادة التوزيع فعلياً ليست هي إعادة توزيع للدخل الحر من الأغنياء للفقراء، كما كنا نتخيل، بقدر ما هي إعادة توزيع للسلطة من الأفراد إلى الدولة.

إعادة التوزيع كحالة عارضة للمركزية

وجدنا أنفسنا أثناء إستكشافاتنا نصادف بصورة متكررة المركزية باعتبارها التطبيق الرئيسي لسياسات إعادة التوزيع. الدولة، طالما كانت تبتر الدخول العليا، يتعين عليها أن تتولى وظائف الإدخار والإستثمار التي كان يقوم بها أصحاب هذه الدخول، وهكذا نصل إلى مركزية الإستثمار. وطالما لا تستطيع الدخول العليا المبتورة إدامة بقاء نشاطاتٍ إجتماعية معينة، فإن على الدولة أن تقوم بهذا الدور وتدعم هذه النشاطات وتتولى إدارتها. وعندما يصبح الدخل غير كافٍ لتشكيل ودفع نفقات الأفراد الذين يقومون بالوظائف الإجتماعية الأكثر تعقيداً أو تخصصاً، فإن على الدولة أن تتولى أمر تشكيلِ وتمويلِ عملِ أفرادٍ كهؤلاء. وهكذا، فإن تبعات إعادة التوزيع هي التوسع في دور الدولة. على الجهة المعاكسة، كما رأينا، نجد أن توسع الدولة في الأخذ لا يصبح مقبولاً إلا باتخاذ إجراءات إعادة توزيع. تبعاً لذلك يحق لنا أن نتساءل أيٌ من تلك الظاهرتين الوثيقتي الصلة هي السائدة: هل هي إعادة التوزيع أم المركزية. ويمكن لنا أن نسأل أنفسنا أليس ما نتعامل معه هنا هو ظاهرة سياسية أكثر منها إجتماعية. هذه الظاهرة السياسية تكمن في تدمير الطبقة التي تتمتع "بإمكانيات مستقلة" وفي حشد الإمكانيات في أيدي المدراء. هذا يؤدي إلى نقلٍ للسلطة من الأفراد إلى الرسميين الذين يميلون لتكوين طبقة حاكمة جديدة مقابل تلك التي تم تدميرها. وثمة ميل خفيف ولكنه قابل تماماً للتصور نحو توفير حصانة لهذه الطبقة الجديدة من بعض الإجراءات المالية الموجهة نحو الطبقة السابقة.

هذا يقود المراقب للتساؤل عن مدى توجه المطالبة بالمساواة ضد عدم المساواة نفسها، ومدى كون هذه المطالبة ضرورية تبعاً لذلك، ومدى توجهها نحو مجموعة معينة من حالات "عدم المساواة" وكونها بالتالي حركة غير واعية نحو تغيير النخب.



نظام السوق أو عوامل تفاعل السوق (CATALLAXY)

فريدريك إيه. هايك

في هذا المقال من كتابه (القانون، والتشريع، والحرية- المجلد 2) يفحص هايك نوعاً معيناً من النظام الطبيعي: نظام السوق. وهو هنا يميز مرة أخرى بين النظام "المصنوع "- الذي يُطلقُ عليه في سياق عمل السوق "إقتصاد" مثل نظام إدارة منزلية أو شركة أو مؤسسات أخرى- والنظام الطبيعي، الذي يفضل أن يطلق عليه "عوامل تفاعلات السوق CATALLAXY" بدلاً من اقتصاد. وهو يؤكد أن المجتمع الكبير يرتبط ببعضه البعض- أي أن الناس يستطيعون التعاون عبر مسافات متباعدة- عن طريق علاقات اقتصادية، ولكن هذا لا يعني أن "الأهداف الإقتصادية" هي التي تهيمن على أهدافٍ أخرى. "ليس هناك، في الملاذ الأخير، أهدافٌ إقتصادية"، ولكن الناس بالأحرى يستخدمون وسائل إقتصادية لتحقيق أغراضٍ هي في نهاية المطاف ليست إقتصادية. وإتباعُ قواعد السلوك القويم يسمح لمزيد من الناس بتحقيق أهدافٍ أكثر مما قد يكون ممكناً لأي نظامٍ آخر.

طبيعة نظام السوق

بحثنا في الجزء الثاني الملامح العامة لجميع الأنظمة الطبيعية، ومن الضروري الآن أن نفحص بمزيد من الإستفاضة العوامل الخاصة التي يمتلكها نظام السوق وطبيعة المنافع التي ندين بها له. هذا النظام يخدم أهدافنا ليس فقط مثل سائر الأنظمة، عن طريق توجيه تصرفاتنا وإيجاد علاقةٍ معينة بين توقعات مختلف الأشخاص، ولكن أيضاً، بمعنىً يتعين علينا الآن أن نوضحه بمزيد من الدقة، عن طريق زيادة إمكانات أو فرص كل إنسان في تحقيق سيطرةٍ أكبر على مختلف السلع (أي السلع والخدمات) مما نستطيعه بأي طريقة أخرى. بيد أننا سنرى أن هذا الأسلوب في تنسيق التصرفات الفردية سيؤمن درجة كبيرة من تصادف التوقعات والإستخدام الفعال لمعارف ومهارات الأعضاء العديدين، فقط على حساب خيبة أمل دائمة لبعض التوقعات.

يتعين علينا، لكي نفهم بصورة صحيحة طبيعة هذا النظام، أن نحرر أنفسنا من الربطِ المُضَلِّل الذي يوحي به وصفُهُ "كإقتصاد". الإقتصاد، بالمعنى الدقيق للكلمة، الذي يمكن أن نصف به إدارة منزل أو شركة أو مؤسسة استثمارية يتكون من نشاطات معقدة يتم من خلالها تخصيص مجموعة من الوسائل طبقاً لخطة موحدة بين الأهداف المتنافسة وفقاً لأهميتها النسبية. نظام السوق لا يخدم نظاماً مفرداً للأهداف على هذا النحو. ما يطلق عليه عادة إقتصاد إجتماعي أو وطني هو بهذا المعنى ليس إقتصاداً مفرداً ولكنه شبكة من إقتصادات عديدة متداخلة. نظام إقتصادٍ كهذا يشترك، كما سنرى، مع الإقتصاد بمفهومه الصحيح في بعض الخواص الشكلية ولكن ليس مع أهمها: نشاطاتُه ليست محكومة بطبقة واحدة أو سلسلة من الأهداف. الإعتقادُ بأن النشاطات الإقتصادية للأفراد في المجتمع هي أو ينبغي أن تكون جزءاً من إقتصادٍ واحد بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح، وأن ما يوصف عادة باعتباره إقتصاد بلدٍ أو مجتمع ينبغي أن يكون منظماً ومقيماً بنفس معايير إقتصاد صحيح، هو مصدر رئيسي للخطأ في هذا المجال. ولكننا، عندما نتحدث عن إقتصادِ بلدٍ ما، أو العالم، فإننا نستخدم مصطلحاً يوحي بأن هذه الأنظمة ينبغي أن تتم إدارتها على أسس إشتراكية وأن يتم توجيهها وفقاً لخطة مفردة لكي تخدم نظاماً موحداً من الأهداف. وفي حين أن الإقتصاد الصحيح هو مؤسسة بالمعنى الفني الذي عرَّفنا فيه ذلك المصطلح، أي ترتيبات مقصودة لاستخدام الوسائل المعروفة لجهة مفردة، فإن نظام السوق لا هو محكومٌ ولا يمكن حكمُهُ بطبقةٍ مفردة من الأهداف كهذه؛ إنه يخدم تعددية أهدافٍ منفصلة وغير متكافئة لجميع أعضائه كلاً على حده.

التشوش الذي نشأ عن غموض كلمة إقتصاد هو بدرجة من الخطورة بحيث يبدو من الضروري، بالنسبة لأغراضنا الحالية، أن نحصر إستخدامها بشدة بالمعنى الأصلي الذي تصف فيه جملة من التصرفات المنسقة المدبرة مسبقاً لخدمة طبقة مفردة من الأهداف، وتبني مصطلح آخر لوصف نظام الإقتصادات المتداخلة العديدة التي تشكل نظام السوق. وحيث أن كلمة "تفاعلات Catallactics" كانت قد طُرحت منذ زمن طويل لوصف العلم الذي يبحث في نظام السوق، وأنه قد تم إحياء استخدام هذا المصطلح مؤخراً، فإنه يبدو من المناسب تبني مصطلح مماثل لنظام السوق نفسه. كلمة "Catallactics" مشتقة من فعلٍ في اللغة اليونانية هو Katallacttein أو (Katallassein) الذي يعني، بشكل خاص، ليس

فقط "التبادل" بل أيضاً "القبول في المجتمع" و"التحول من عدو إلى صديق". ومن هذه الكلمة تم اشتقاق النعت "Catallactic" ليحل محل "إقتصادي" في وصف ذلك النوع من الظواهر الذي يتعامل به علم التفاعلات Catallactics. لم يكن قدماء اليونان يعرفون هذا المصطلح كما لم يكن لديهم كلمة مشابهة؛ ولو كانوا قد كونوا كلمة من هذا القبيل فربما كانت ستكون Katallaxia. من هنا نستطيع نحتَ مصطلح بالإنجليزية Catallaxy والذي سنستخدمه لوصف النظام الذي تشكل بفعل التعديلات المتبادلة لإقتصادات فردية متعددة في السوق. من هنا فإن عوامل تفاعل السوق أو Catallaxy هي ذلك النوع الخاص من النظام الطبيعي الذي ينتجه السوق من خلال أشخاص يتصرفون بموجب قواعد قانون الملكية والأضرار والتعاقدات.

المجتمع الحر هو مجتمع تعددي دون هرمية مشتركة لأهداف معينة

غالباً ما يتم توجيه اللوم للمجتمع الكبير ونظام السوق فيه لافتقاره لطبقات من الأهداف متفقٍ عليها. بيد أن هذه في الواقع ميزةٌ كبرى لهذا المجتمع تجعل الحرية الفردية وكل قيمها ممكنة. لقد نشأ المجتمع الكبير من خلال الإكتشاف بأن بوسع البشر العيش معاً بسلام ومنافع متبادلة لبعضهم البعض دون الإتفاق على أهداف معينة يسعون إليها بصورة منفصلة؛ إكتشافُ أن إحلال قواعدَ مجردةٍ للسلوك بدلاً من أهداف مادية إلزامية، جعل من الممكن التوسعُ في نظام السلام خارج المجموعات الصغيرة التي تسعى لنفس الأهداف، لأنها مكنت كل فرد من الإستفادة من مهارات ومعارف آخرين ليس له حتى حاجةٌ بمعرفتهم والذين قد تكون أهدافهم مختلفة كلياً عن أهدافه.

الخطوة الحاسمة التي جعلت تعاوناً سلمياً كهذا ممكناً في غياب أهداف مشتركة ملموسة كانت تبني نظام المقايضة أو المبادلة. كانت هي الإدراك البسيط بأن الأشخاص المختلفين لهم استخداماتٌ مختلفة لنفس الأشياء، وأنه غالباً ما يستفيد كلُ فردٍ من إثنين إذا حصل على شيء موجود لدى الفرد الآخر مقابل أن يعطي ذلك الآخر شيئاً يحتاجه. كل ما هو ضروري لتحقيق ذلك هو الإعتراف بالقواعد التي تحدد ما يملكه كل فرد وكيفية نقل ملكية كهذه بقبول الأطراف المعنية. لم تكن هناك حاجة لموافقة الأطراف على الأهداف

التي يخدمها هذا التعامل. الواقع أنه من خواص تعاملات تبادلية كهذه أنها تخدم أهدافاً مختلفة ومستقلة لكل طرف في التعامل وأنها بالتالي تخدم جميع الأطراف كوسائل لأهداف مختلفة. الواقع أن الأطراف ستكون أكثر انتفاعاً على الأرجح من التبادلات كلما كانت أهدافها أكثر اختلافاً. وفي حين أن الأعضاء المتعددين في مؤسسة ما يساعدون بعضهم البعض بقدر ما هم موجهون نحو هدف واحد، فإنهم في حالة تفاعلات السوق أو Catallaxy يجدون حافزاً للمساهمة في تلبية إحتياجات الآخرين دون أن يكون لديهم إهتمام بهم أو حتى معرفة شيء عنهم.

الواقع أننا جميعاً، في المجتمع الكبير، نسهمُ ليس فقط بتلبية إحتياجات لا نعرف عنها شيئاً، ولكننا نسهم أحياناً في تحقيق أهدافٍ ما كنا لنوافق عليها لو كنا نعرف عنها شيئاً. ليس بوسعنا فعل شيء إزاء ذلك لأننا لا نعلم ماهية الأغراض التي سيستفيد منها الآخرون من السلع والخدمات التي نزودهم بها. حقيقةُ أننا نساعد في تحقيق أهداف الآخرين دون أن نشارك فيها ودون حتى معرفتها بل فقط من أجل تحقيق أهدافنا نحن أنفسنا، هي مصدرُ قوة المجتمع الكبير. طالما ظل التعاونُ يفترض مسبقاً وجود أهداف مشتركة، فإن الناس الذين لهم أهداف مختلفة سيظلون بالضرورة أعداءاً لبعضهم البعض وقد يقاتلون بعضهم البعض لنفس الأسباب؛ العمل بأسلوب المقايضة هو فقط الذي جعل من الممكن لأفراد مختلفين أن يكونوا مفيدين لبعضهم البعض دون الإتفاق على الأهداف النهائية.

عندما تم لأول مرة وبشكل واضح الإعترافُ بتأثير المقايضة على جعل الناس يستفيدون من بعضهم البعض دون أن تكون لديهم نية في ذلك، أصبح هناك كثير من التركيز على تقسيم العمل الذي نشأ نتيجة لذلك، وعلى حقيقة أن الأهداف "الأنانية" لمختلف الأفراد هي التي دفعتهم لتقديم الخدمات لبعضهم البعض. هذه وجهة نظر ضيقة للغاية لهذه المسألة. فتقسيم العمل معمول به أيضاً على نطاق واسع ضمن المؤسسات؛ وميزات النظام الطبيعي لا تتوقف على كون الناس أنانيين بالمعنى المعتاد للكلمة. النقطة المهمة بشأن تفاعلات السوق هي أنها توفق بين معارف مختلفة وأهداف مختلفة والتي، سواءاً كان الأفراد أنانيين أم لا، ستختلف كثيراً بين شخص وآخر. لأن الناس في تفاعلات السوق، وفي الوقت الذي يسعون فيه لتحقيق مصالحهم الخاصة، سواءاً كانت بدوافع

أنانية تماماً أو بدوافع إيثارية سامية، يساعدون في تحقيق أهداف آخرين كثيرين، معظمهم لن تتاح لهم الفرصة لمعرفتهم أبداً، فإنها، أي تفاعلات السوق، هي نظامٌ عام أفضل بكثير من أي تنظيم مخطط؛ في المجتمع الكبير يستفيد مختلف الأفراد من جهود بعضهم البعض ليس فقط بالرغم من إختلاف أهدافهم بل غالباً بسبب إختلاف أهدافهم العديدة.

كثير من الناس يعتبرون أن مما يدعو للإحباط أن لا يكون للمجتمع الكبير هدف ملموسٌ محدد أو، كما قد نقول، أنه معنيٌ فقط بالوسائل وليس بالغايات. الواقع أن الغاية الرئيسية العامة لجميع أفراد المجتمع الكبير هي بالفعل استخدامهُ فقط كوسيلة لتكوين نظامٍ مجرد ليس له أهداف محددة ولكنه يعزز فرص الجميع في تحقيق أهدافهم المختلفة. التقليدُ الأخلاقي السائد، والذي لا يزال مشتقاً في غالبيته من المجتمع القبلي الملتزم بهدف، يجعل الناس غالباً يعتبرون هذا الحال عيباً في المجتمع الكبير يجب معالجته. مع ذلك فقد كان حصرُ الإكراه على الإلترام بالقواعد السلبية للسلوك القويم هو بالذات ما جعل من الممكن دمج أفراد ومجموعات يسعون لتحقيق أهداف مختلفة في نظامٍ سلمي؛ وإن غياب أهداف مشتركة محددة هو ما يجعل مجتمعاً من الرجال الأحرار ما أصبح يعنيه بالنسبة لنا.

ورغم أن المفهوم القائل بأن سلسلة مشتركة من قيمٍ معينة هي شيء جيد، يجب فرض تطبيقه عند اللزوم، هو مفهوم راسخ الجذور في تاريخ البشرية، فإن الدفاع الفكري للبشرية اليوم يرتكز أساساً على الإيمان الخاطئ بأن سلسلة أهداف مشتركةٍ كهذه هي ضرورية لدمج النشاطات الفردية ضمن نظام، وأنها شرط ضروري للسلام. بيد أن هذا الخطأ هو في الواقع العائق الأكبر لتحقيق هذه الأهداف بالذات. ليس لمجتمعٍ كبير علاقةٌ بِ، ولا يمكن له في الواقع أن يتوائم مع، "التضامن" بالمعنى الحقيقي لوحدة المسعى نحو أهداف مشتركة معروفة. إذا كنا جميعاً نشعر أحياناً بأن من دواعي الإرتياح أن تكون لنا أهداف مشتركة مع رفاقنا، والإستمتاع بإحساس من السمو عندما نستطيع التصرف كأعضاء في مجموعة تسعى نحو أهداف مشتركة، فإن هذه غريزة ورثناها عن مجتمع قبلي، ولا تزال مفيدة لنا دون شك كلما كان من الضروري لنا أن نتصرف ضمن مجموعة صغيرة بصورة موحدة في مواجهة حال طارئة مفاجئة. الواقع أن هذه الناحية تتبدى بوضوح

عندما يبدو حتى الإحساس باندلاع الحرب ملبياً لأشواق السعي لأهداف مشتركة؛ وتظهر بوضوح أشد في العصر الحديث في التهديدين الأكبر لحضارة حرة: القومية والإشتراكية.

معظم المعلومات التي نعتمد عليها في سعينا لتحقيق أهدافنا تأتي من المُنتج الجانبي غير المقصود لآخرين يستكشفون الدنيا في إتجاهات مختلفة عن تلك التي نسير نحن بإتجاهها، لأنهم مدفوعون بأهداف مختلفة؛ وما كان لتلك المعلومات أن تتوفر لنا لو كان السعي يتم فقط لتحديد الأهداف التي نعتبرها نحن مرغوبة. إذا كنا نشترط لقبول العضوية في مجتمع إتفقنا عليه ودعمناه بنية صادقة أن يلتزم العضو بالأهداف الملموسة التي يسعى لها بقية الأفراد في المجتمع، فإن ذلك يعني إلغاء العامل الرئيسي الذي يدفع إلى تقدم مجتمعٍ كهذا. عندما يكون الإتفاق على أهداف ملموسة شرطاً ضرورياً للنظام والسلام، ويكون الإختلافُ خطراً على نظام المجتمع، وعندما يعتمد القبول والرفض على الأهداف الملموسة التي تخدمها تصرفات معينة، فإن قوى التقدم الفكري ستصبح محصورة إلى حد كبير. مهما كان وجود توافق حول الأهداف قد يساعد في حالات كثيرة على تصريف شؤون الحياة، فإن احتمال عدم التوافق، أو على الأقل عدم وجود إلزام بالتوافق على أهداف معينة، هو الأساس لنوع الحضارة التي نشأت منذ أن طور اليونانيون الفكر المستقل للفرد باعتباره الأسلوب الأكثر فعالية لتقدم العقل البشري.

المجتمع الكبير، رغم أنه لا يشكل إقتصاداً مفرداً، فإنه مترابط ببعضه بصورة رئيسية بما يطلق عليه باللغة الدارجة "علاقات إقتصادية"

الخطأ الشائع الذي مفاده بأن نظام السوق هو إقتصادٌ بالمعنى الدقيق للكلمة، يترافق عادة مع إنكار أن المجتمع الكبير يرتبط ببعضه البعض بما يطلق عليه بشكل فضفاض علاقات إقتصادية. وجهتا النظر المختلفتين هاتين غالباً ما يؤمن بهما نفس الأشخاص لأن من المؤكد أن هاتين المنظمتين القائمتين على تصميم مسبق واللتان يطلق عليهما بحق إقتصادات، يستندان فعلاً إلى إتفاقٍ حول أهداف مشتركة هي بدورها غيرُ اقتصاديةٍ غالباً؛ في حين أن الميزة الكبرى للنظام الطبيعي للسوق هو أنه مترابط فقط بالوسائل، وأنه تبعاً لذلك يجعل الإتفاق على الأهداف غير ضروري، والتوافق على غاياتٍ

مختلفة ممكناً. ما يطلق عليه عادة علاقاتٌ إقتصادية هي في الواقع علاقاتٌ تقررها حقيقةُ أن إستخدام جميع الوسائل يتأثرُ بالسعي لتلك الغايات المختلفة العديدة. بهذا المعنى الواسع لمصطلح "إقتصاد" يصبح الإعتماد المتبادل أو التماسك بين أجزاء المجتمع الكبير إقتصاداً محضاً.

القولُ بأن الروابط الوحيدة التي تحقق تماسك مجتمعٍ كبير في إطار هذا المعنى الواسع هي "إقتصادية" محضة (وبدقة أكبر تفاعلات سوق Catallictic) يثير مقاومة عاطفية كبيرة. مع ذلك فمن الصعب إنكار هذه الحقيقة؛ كما لا يمكن إنكار أن من الصعب أن يكون الأمر مختلفاً في حالة مجتمعٍ بلدٍ أو مجتمع العالم بأبعادها وتعقيداتها. معظم الناس لا زالوا يترددون في قبول حقيقة أنه ينبغي أن تكون "رابطة التعامل النقدي" المحتقرة هي التي تحافظ على تماسك المجتمع الكبير، وأن النموذج الرفيع لوحدة البشر ينبغي أن يعتمد في نهاية المطاف على العلاقات بين الأجزاء المحكومة بالسعي من أجل تلبية إحتياجاتهم المادية بصورة أفضل.

صحيح بالطبع أن هناك ضمن الإطار العام للمجتمع الكبير شبكات عديدة من العلاقات الأخرى التي لا علاقة لها بالإقتصاد بأي شكل. ولكن هذا لا يغير حقيقة أن نظام السوق هو الذي يجعل من الممكن قيام توافق سلمي بين الأهداف المختلفة- وأن يكون ممكناً من خلال عملية تزيد من الفائدة المتحققة للجميع. إن الإعتمادية المتبادلة بين البشر، والتي هي الآن على كل لسان، والتي تميل لجعل البشر عالماً واحداً، ليست هي فقط نتيجة لنظام السوق، ولكنها ما كانت لتحصل بأي وسيلة أخرى. ما يربط اليوم حياة أي أوروبي أو أميركي بما يحدث في أستراليا أو اليابان أو الزايير ما هو إلا إرتدادات تبثها شبكة علاقات السوق. هذا يبدو بوضوح عندما نتأمل، على سبيل المثال، مدى ضآلة تأثير كل الإمكانيات التكنولوجية للنقل والإتصالات لو كانت ظروف الإنتاج هي نفسها في جميع الأجزاء المختلفة من العالم.

الفائدة من المعلومات التي يمتلكها الآخرون، بما في ذلك التقدم العلمي تصل إلينا من خلال قنوات توفرها وتوجهها آليات السوق. حتى مدى ما نستطيع به المشاركة في

السعي من أجل القيم الجمالية أو الأخلاقية للبشر في أنحاء أخرى من العالم، فإنما ندين به للرابطة الإقتصادية. صحيح أن هذا الإعتماد إجمالاً من جانب كل إنسان على تصرفات آخرين كثيرين ليس إعتماداً مادياً ولكنه ما يمكن أن نطلق عليه حقيقة إقتصادية. لذلك فإن من سوء الفهم، الناجم عن المصطلحات المضَلِّلة المستخدمة، أن يُتهم الإقتصاديون أحياناً بأنهم "مغرقون في الإقتصاد"، وأن لديهم ميلاً لرؤية كل شيء من زاوية إقتصادية، أو الأسوأ من ذلك، أنهم يريدون هيمنة "الغايات الإقتصادية" على كل الغايات الأخرى. الحقيقة هي أن تفاعلات السوق هي العلم الذي يصف النظام الإجمالي الوحيد الذي يستوعب كل البشر تقريباً، وأن للإقتصاديين الحق، تبعاً لذلك، في الإصرار على قبول ما يفضي إلى ذلك النظام باعتباره مقياساً يتم به الحكم على كل المؤسسات الهامة. بيد أنه من سوء الفهم عرض هذا باعتباره جهداً لجعل "الأهداف الإقتصادية" تهيمن على غيرها من الأهداف. ليس هناك، في الملاذ الأخير، أهداف إقتصادية. فالجهود الإقتصادية للأفراد إضافة للخدمات التي يقدمها نظام السوق، تتكون من تخصيصٍ للوسائل للغايات النهائية المتنافسة والتي هي دائماً ليست إقتصادية. مهمة كل نشاطٍ إقتصادي هو موائمة الأهداف النهائية عن طريق تحديد أيهما سيتم تخصيص الوسائل المحدودة لها. نظام السوق يوائم متطلبات الأهداف غير الإقتصادية المختلفة عن طريق العملية الوحيدة المعروفة المفيدة للجميع- ولكن دون التأكد من أن الأهم يأتي قبل الأقل أهمية، للسبب البسيط المتمثل في أنه لا يمكن أن يوجد في نظام كهذا ترتيب مفرد للإحتياجات. ما يميل هذا النظام لإيجاده هو مجرد وضع لا يتم فيه تلبية حاجة معينة على حساب سحب كمية كبيرة من الوسائل المستخدمة في تلبية إحتياجات أخرى أكثر مما هو ضروري لتلبية تلك الحاجة. السوق هو الأسلوب الوحيد المعروف الذي يمكن به تحقيق ذلك دون إتفاق على الأهمية النسبية على الأهداف النهائية المختلفة، بل فقط على أساس مبدأٍ من التبادلية التي يحتمل من خلالها أن تكون فرصُ إنسان ما أكبر مما قد تكون عليه بعكس ذلك.

هدف السياسة في مجتمع بشري حر لا يمكن أن يكون أقصى قدر من النتائج المعروفة مسبقاً ولكن فقط نظاماً مجرداً

التفسير الخاطئ لتفاعلات السوق كإقتصادٍ بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة يؤدي غالباً إلى محاولة تقييم الفوائد التي نستمدها من هذه التفاعلات من حيث درجة تحقيقها لنظامٍ معين من الأهداف. ولكن إذا كانت أهمية المتطلبات المتنوعة تقاس بالسعر المعروض، فإن هذه المقاربة، كما أوضحنا في مرات لا حصر لها، من جانب نقاد نظام السوق، حتى أكثر بكثير مما هي من جانب المدافعين عنه، يُدخلنا في حلقة مفرغة: لأن القوة النسبية للطلب على مختلف السلع والخدمات والتي سيعملُ السوق على تكييف إنتاجها تبعاً لذلك، يتم تقريرُها بحد ذاتها عن طريق توزيع الدخول، والذي يتحدد بدوره عن طريق آلية السوق. لقد استنتج كتابٌ عديدون من هذا بأنه إذا كان من غير الممكن قبول هذا المقياس من الطلبات النسبية دون تبريرات غير مقنعة باعتباره المقياس المشترك للقيم، فإن من الضروري المطالبة بمقياس آخر للأهداف إذا كنا نريد الحكم على مدى فعالية نظام السوق. إلا أن الإعتقاد بأنه لا يمكن أن تكون هناك سياسة معقولة دون مقياس مشترك لأهداف ملموسة ينطوي على تفسير لتفاعلات السوق باعتبارها اقتصاداً صحيحاً، ولذلك فإنه سيكون مُضلِّلاً. لا حاجة لأن تسترشد السياسة بالسعي لتحقيق نتائج معينة، ولكن يمكن توجيها نحو تأمين نظامٍ إجمالي مجرد ذو سماتٍ تجعله يؤمن للأعضاء أفضل فرصة لتحقيق أهدافهم المحددة المختلفة وغير المعروفة إلى حد بعيد. هدفُ السياسة في مجتمع كهذا ينبغي أن يكون هو الزيادة بدرجة متساوية فرص أي فردٍ غير معروف في المجتمع في السعي بنجاح لتحقيق غاياته غير المعروفة بنفس الدرجة، ولقصر استخدام الإكراه (عدا جمع الضرائب) على تطبيق قواعد من شأنها، إذا طُبقت بصورة شاملة، أن تميل بهذا المعنى لتحسين الفرص للجميع.

من هنا فإن سياسةً تستخدم قوى التنظيم الطبيعي لا يمكن لها أن تهدف إلى حدٍ أقصى من نتائجَ معينة، ولكنها يجب أن تهدف إلى أن تزيد، بالنسبة لأي شخصٍ يتم اختياره عشوائياً، الإحتمالات بأن تكون التأثيرات الإجمالية لكل التغييرات التي يتطلبها ذلك النظام ستكون زيادة فرصةُ في تحقيق أهدافه. لقد رأينا أن الصالح العام بهذا المعنى ليس هو وضعاً معيناً للأشياء ولكنه يتكون من نظامٍ مجرد يجب، في مجتمع حرٍ، أن يُبقى دون تحديد الدرجةِ التي يتمُ بها تلبية الإحتياجات المعينة العديدة. ويتعين أن يكون القصدُ

نظاماً يزيد فرص كل الناس بقدر الإمكان- ليس في كل لحظة، بل فقط "إجمالاً" وعلى المدى البعيد.

ونظراً لأن نتائج أي سياسة إقتصادية يجب أن تعتمد على إستخدام عملية السوق من جانب أشخاص غير معروفين يسترشدون بمعرفتهم وبغاياتهم الخاصة، فإن هدف سياسةٍ كتلك يجب أن يكون توفير أداة متعددة الأغراض والتي يجب ألا تكون في أي لحظةٍ معينة هي الأداة الأفضل المعدة للظروف المحددة، ولكن التي ستكون الأداة الأفضل لطائفة متنوعة كثيرة من الظروف التي قد تستجد. لو كنا نعرف تلك الظروف المحددة مسبقاً، فربما كنا سنكون على الأرجح أفضل إستعداداً للتعامل معها؛ ولكن حيث أننا لا نعرفها مسبقاً فيجب أن نكتفي بأداة أقل تخصصاً تسمح لنا حتى بمواجهة أي أحداث غير محتملة.

أوامر معينة ("تدخل") في تفاعلات السوق تخلق الفوضى ولا يمكن أن تكون عادلة

تخدم قاعدةٌ للسلوك العادل الموائمة بين الأغراض المختلفة للعديد من الأفراد. أما الأمر فهو يخدم تحقيق نتائج معينة، وهو، خلافاً للسلوك العادل، لا يحدد فقط مدى خيارات الأفراد (أو يقتضي منهم تحقيق توقعات خلقوها عمداً)، ولكنه يأمرهم بالتصرف بطريقة معينة ليست مطلوبة من قبل أشخاصٍ آخرين.

ينطبق مصطلح "تدخل" بمعناه الصحيح فقط على مثل تلك الأوامر المحددة التي، خلافاً لقواعد السلوك العادل، لا تفيد فقط في تكوين نظامٍ طبيعي، ولكنها تهدف لتحقيق نتائج محددة. بهذا المعنى فقط إستخدم الإقتصاديون التقليديون هذا المصطلح. وما كانوا ليطبقوه على إيجاد أو تحسين تلك القواعد العادية المطلوبة لعمل نظام السوق والتي يفترضونها بوضوح في تحليلاتهم.

حتى في اللغة العادية فإن كلمة "تدخل" تتضمن معنى تشغيل عمليةٍ تعمل من تلقاء نفسها على أساس مبادئ معينة لأن أجزاءها تسير وفق قواعد معينة. ما كنا لنطلق كلمة "تدخل" على قيامنا بتزييت ساعة حائط، أو هيأنا بأي طريقة أخرى الظروف التي تتطلبها أجزاءها لكلي تعمل بصورة صحيحة. فقط إذا غيرنا وضع أي قطعة معينة بطريقة تختلف عن المبادئ العامة لتشغيلها، كأن نبدل وضع عقارب الساعة، يمكن اعتبار ذلك تدخلاً. تبعاً لذلك فإن هدف التدخل هو إحداث نتيجةٍ معينة تختلف عن تلك النتيجة التي كان من الممكن تحقيقها لو تم السماح للآلة بالعمل دون مساعدة وفقاً للمبادئ الموجودة فيها بحكم تكوينها. إذا تم تحديد القواعد التي يتم بها تشغيل هذه العملية مسبقاً، فإن النتائج التي ستحدث في أي وقت ستكون مستقلة عن الرغبات الآنية للبشر.

النتائج المعينة التي يتم تحديدها عن طريق تغيير عمل جزء معين من النظام ستكون دائماً غير متسقةٍ مع النظام بمجمله: لو لم تكن كذلك، فقد كان من الممكن تحقيقها عن طريق تغيير الوقاعد التي سيسير عليها النظام بعد ذلك، لذلك فإن التدخل، إذا أردنا أن نستخدم هذا المصطلح إستخداماً صحيحاً، هو بحكم تعريفه عمل إكراهي منعزل، يتمُ بغرض تحقيق نتيجة معينة، ودون إلتزام المرء بفعل نفس الشيء في جميع الحالات التي تكون فيها الظروف المحددة وفقاً لقاعدة ما هي نفسُها. إنه إذن عمل غير عادل دائماً يتم فيه إكراه شخصٍ ما (عادة لصالح شخصٍ ثالث) في ظروفٍ لا يتم فيها إكراهُ شخصٍ آخر، ولأغراضٍ ليست هي أغراض الشخص الذي تم إكراهه.

إضافة لذلك فإن التدخل عمل يربك دائماً النظام الإجمالي ويمنع التعديل المتبادل، الذي يقوم عليه النظام الطبيعي، بين أجزاءه. يتم ذلك عن طريق منع الأشخاص الذين يتم توجيه الأوامر المحددة لهم من تعديل أفعالهم وفقاً للظروف المعروفة لديهم وعن طريق جعلهم يعملون من أجل أهداف ليس مطلوباً من الآخرين العمل من أجلها، والتي سيتم تحقيقها على حساب نتائج أخرى لا يمكن التنبؤ بها. لذلك فإن كل فعل تدخل يخلق إمتيازاً من حيث سيؤمن منافع للبعض على حساب البعض الآخر بطريقة لا يمكن تبريرها بمبادئ قابلة للتطبيق العام. ما يقتضيه تكوين نظام طبيعي بهذا الصدد هو ما

يقتضيه أيضاً حصر كل أعمال الإكراه بتطبيق قواعد السلوك العادل: استخدامُ الإكراه فقط في الحالات التي تقتضيها قواعد عامة مطبقة بالتساوي على الجميع.

المجتمع السليم هو المجتمع الذي من المرجح أن تكون فيه فرص أي شخص يتم إختياره عشوائياً كبيرة لأقصى درجة ممكنة

الإستنتاج الذي يقودنا إليه هذا البحث إذن هو أنه ينبغي لنا إعتبارُ أن النظام الأفضل المرغوب للمجتمع هو ذلك الذي سنختاره لو كنا نعرف أن وضعنا الأصلي فيه سيتقرر بمحض الصدفة (مثل حقيقة ولادتنا في عائلة معينة). وحيث أن جاذبية فرصة كهذه بالنسبة لأي شخص بالغ ستعتمد على الأرجح على مهارات وقدرات وطبائع معينة يكون قد إكتسبها فعلاً، فربما كانت هناك طريقة أفضل في صياغة هذا الإفتراض وهي القول بأن المجتمع الأفضل هو ذلك الذي قد نفضل أن ينشأ أولادنا فيه لو علمنا أن وضعهم فيه سيتقرر بالقرعة. ربما لن يكون هناك الكثير من الناس في هذه الحالة الذين يفضلون نظام مساواةٍ صارم. مع ذلك ففي حين يمكن للمرء مثلاً إعتبار الحياة التي عاشها في الماضي الأرستقراطيون أصحاب الأراضي كأفضل نوع من الحياة، وربما سيختار مجتمعاً توجد فيه طبقةٌ كهذه إذا ضمن أنه أو أفراد عائلته سيكونون أعضاء في هذه الطبقة، فإن إختياره قد يكون مختلفاً إذا علم أن ذلك الوضع سيتقرر عن طريق سحب القرعة وأنه تبعاً لذلك حذف سيكون من المرجح جداً أن يصبح عاملاً زراعياً. الأغلب أنه سيختار عندئذ ذلك النوع بالذات من المجتمع الصناعي الذي لا يوفر حلوى لذيذة للقلة بل يوفر فرصاً أكبر للأغلبية العظمى.

إذا كنت ستدفع الحساب فسأطلب شريحة فيليه

بقلم رسل روبرتس

لقرونٍ طويلة عمل الليبراليون لإيجاد حكومات تستند إلى قبول المحكومين، ولكنهم إختلفوا كثيراً حول الطريقة التي يمكن بها لحكومة ديمقراطية أو جمهورية تجنُّبَ مشاكل كل من الحاكم غير المقيَّد والأغلبية غير المقيَّدة. وقد أقنعت خبرةُ قرنين من التعايش مع القرارات الديمقراطية كثيراً من الليبرتاريين بأن للديمقراطيات ميلاً طبيعياً لإنتاج حكومات أكبر وأكثر تكلفة مما هو مناسب بمعايير الليبرتاريين أو مرغوب به لدى معظم المواطنين. بدأ إستكشاف هذه المشكلة قبل ما يزيد عن قرن من الزمان من قبل المنظِّرين الماليين في القطاع العام الإيطالي أمثال فيلفريد وباريتو، وجيوفاني مونتيمارتيني، وآميلكير بوفياني، وليجي إينودي، والأخير كان أول رئيس للجمهورية الإيطالية بعد الحرب العالمية الثانية. أما في عصرنا الحالي فقد كانت هذه المشكلة هي نقطة التركيز الرئيسية لمدرسة الإختيار العام في كتب مثل: (حسابات الإجماع) تأليف جيمس إم. بوكانان وغوردون تللوك، و(نظرية الإختيار العام) تأليف بوكانان وروبرت دي. تولسون، و(البيروقراطية والحكومة التمثيلية) تأليف ويليام إيه. نسكانين، و(الدافع للإقتراع) تأليف تللوك. في هذا المقال القصير المأخوذ عن (الوول ستريت جورنال) يشرح لنا رسِلْ روبرتس، مدير مركز الإدارة في جامعة واشنطن في سانت لويس، العملية التي يطالب فيها الأفراد كناخبين بمزيد من الخدمات الحكومية أكثر مما يمكن لأي منهم أن يكون مستعداً لدفع ثمنه مباشرة كمستهلك.

في الوقت الذي يحاول فيه الكونغرس خفض الإنفاق، تعود بي الذاكرة إلى أمسية في الخريف الماضي في مسرح الريبوتوري في سانت لويس، وهو شركتنا المحلية. قبل رفع الستارة ظهر مدير الشركة على المسرح وشجعنا على التصويت ضد اقتراع مقترح لتحديد ضرائب الولاية. وكان يخشى أن إقتراحاً كهذا سيؤدي إلى خفض التمويل المخصص للشركة.

إلتفتُ إلى المرأة التي كانت تجلس بجانبي وسألتها فيما إذا كانت تشعر بالذنب لأن بطاقة الدخول التي معها كانت مدعومة من قبل مزارعٍ ما في كعب ولاية ميسوري. أجابت: لا، فالأرجح أنه يحصل على شيءٍ ما أيضاً. كان يبدو أنها تعني أن الأمور توازن نفسها على نحوٍ ما.

تركتها وشأنها، ولكني كنت أود أن أقول: كلا يا سيدتي، الأمور لا توازن نفسها. هذه هي مجمل الفكرة وراء معظم ما تفعله الحكومة. المتفرجةُ المدعومة في المسرح تعتقد أنها تحصل على صفقة جيدة، والمزارع يعتقد نفس الشيء. إذا "توازن الأمر" بالنسبة لكل إنسان، فإن الأحوال ستكون باعثة على الإكتئاب حقاً: كل تلك الأموال التي يجري تداولها، وكل أولئك الناس العاملين في ضريبة الدخل، وكل تلك النسب من الضرائب الهامشية التي تثبط جهود العمل، فقط من أجل جعل كل شخص يحصل على نفس الصفقة.

مؤخراً إنتهينا هنا في سانت لويس من إنجاز شبكة المترولينك، وهو نظام نقلٍ بقطار خفيف بلغت تكلفة بنائه 380 مليون دولار. نحن المحليين لم نساهم بشيء في هذه التكلفة من جيوبنا ما عدا الضرائب الفيدرالية المعتادة. أليس حرياً بنا أن نشعر بالذنب لأننا جعلنا مواطني ولاية كاليفورنيا يدفعون مقابل تكاليف رحلاتنا لحضور مباريات الهوكي في وسط البلد؟ المستفيدون يقولون لا، فنحن، في نهاية المطاف، ساهمنا في تكاليف شبكة BART في سان فرانسيسكو و MARTA في أتلانتا، وكل أنظمة النقل الأخرى الباهظة التكاليف والقليلة الإستخدام التي تقل الفائدة منها كثيراً عن تكاليفها، ومن العدل أن نحصل على نصيبنا من الطبق.

هذا التبرير التدميري يذكرني بمطعم غريب للغاية.

عندما تتناول طعامك في ذلك المطعم تنفق عادة حوالي 6 دولارات تحصل مقابلها على ساندويش وبطاطا مقلية وشراباً خفيفاً. بالطبع يمكنك الإستمتاع بطبق من الحلوى وشرابٍ إضافي، ولكن ذلك يكلفك 4 دولارات أخرى. بالنسبة لك لا يستحق الطعام الإضافي 4 دولارات، وهكذا تكتفي بوجبة الست دولارات.

أحياناً تذهب إلى المطعم بصحبة ثلاثة أصدقاء، وتتقاسمون أنتم الأربعة الفاتورة بالتساوي. بعد فترة تدرك أن طبق الحلوى والشراب الإضافي اللذان يكلفان 4 دولارات إضافية ستكلفك دولاراً واحداً لو طلبتها، لأن مجموع الفاتورة سيقسم على 4. هل يجدر بك أن تطلب الحلوى والشراب الإضافي؟ إذا كنت إنساناً محترماً فربما يخطر لك أن توفر على أصدقائك دفع تكلفة نزوتك. ثم يخطر لك أنهم قد يطلبون أشياء إضافية سيتعين عليك المساهمة في دفعها من جيبك. ولكنهم أصدقاؤك. لا يليق بكم أن تفعلوا ذلك مع بعضكم البعض.

ولكن تصور الآن أن الفاتورة لن تقسم على أربعة فقط بل على 100 زبون يتناولون طعامهم في المطعم. الآن إذا أضفنا طبق الحلوى والشراب الإضافي فستكون التكلفة 4 سنتات فقط. (الفشخرة) أصبحت مبررةً الآن. الواقع أنك لن تضيف حلوى وشراباً فقط، بل ستطلب تغيير شريحة اللحم إلى نوعٍ أفضل وتطلب زجاجةً من النبيذ.

إفرض أنك وكل الموجودين في المعطم طلبتم ما قيمته 40 دولاراً لكل منكم ستبلغ الفاتورة للجميع 4000 دولار. بتقسيم هذا المبلغ على الموجودين سيتعين عليك أن تدفع 40 دولاراً. الآن ستحصل، مثل جارتي في المسرح، على "نصيبك العادل". ولكن هذه النتيجة كارثة، فأنت عندما كنت تتناول الطعام لوحدك كنت تنفق 6 دولارات. شريحة اللحم الأفضل والأشياء الأخرى التي طلبتها لا تستحق 34 دولاراً. ولكنك، في حمى التنافس مع الآخرين، إخترت وجبة تزيد كثيراً عن مستوى إنفاقك ومُتعتُها أقل بكثير مما ستدفع.

بيد أنه ليس هناك من مكافأة على ضبط النفس، فلو أنك عدت لطلب الوجبة التي تبلغ قيمتها 6 دولارات فقط آملاً توفير بعض النقود، فإن نصيبك في الفاتورة سيبقى في حدود 40 دولاراً على أي حال، إلا إذا عاد الزبائن التسعة وتسعون الآخرون والتزموا بالوجبة الأساسية. المواطن الطيب سيشعر الآن بأنه مغفل.

وهكذا فنحن نقرأ عن عضو الكونغرس المبتدئ الذي يبدي حماساً لخفض جزء من النفقات الحكومية، ولكنه يواجه بمشاكل عندما يعود إلى دائرته الإنتخابية لأن

المشاريع المحلية ستتأثر بذلك الخفض. وبدلاً من أن يكون فخوراً بأن يكون في موقع القيادة فإنه يأخذ بالصراع من أجل المشاريع لضمان حصول منطقته على "حصتها العادلة".

الامور تغدو أسوأ بكثير عندما يكون هناك زبائن نهمين وسكارى في المطعم يتشاركون مع الآكلين وأولئك الذين لا يتناولون مشروبات روحية. قد تبلغ حصة الزبون في المطعم 40 دولاراً ولكن هناك من يتناولون ما قيمته 80 دولاراً من الطعام والشراب بينما يكون آخرون عالقين بطبق من السلطة وشاي مثلج. ذوي الشهية المعتدلة يودون لو يفروا من المكان، ولكن لنفرض أنه المطعم الوحيد في المدينة وأنت مرغم على تناول الطعام كل ليلة هناك. السخط والغضب يحدثان بسهولة، وحيث أنه المطعم الوحيد في المدينة فبوسعك تخيل نوعية الخدمة.

يمكن لمطعم كهذا أن يكون مكاناً سعيداً إذا إستطاع الآكلون المعتدلون التسلي بمراقبة الآكلين الشرهين الذين يأكلون ويشربون بتلذذ واستمتاع. كثير من البرامج الحكومية تخلق أنواعاً مماثلة من الدعم، ولكن كثيراً منها لا تقوم بذلك. كم من الأميركيين، عدا المزارعين، يستفيدون من دعم الزراعة؟ كم من الأميركيين، عدا ركاب القطارات يستفيدون من دعم آمتراك؟ كم من الأميركيين خارج المسرح وزبائنه يستفيدون من دعم الفنون؟

الناس الذين يأكلون أكثر مما ينبغي على حساب الآخرين يجب أن يخجلوا من أنفسهم. الطريقةُ الوحيدة لتجنب سوءِ هضمٍ وطني هي إغلاقُ المطعم الحكومي الذي يستفيد فيه قليلون على حساب الكثيرين.